

قاسم في الازل وقال قاسم في الميزان لانه لو تجدد له ذلك لكان  
 ذلك اما هو ويلزم منه سبق القادير به او غيره ولا بد من ان يكون  
 خلقه وكيف خلقه وهو غير قاسم اقول بيدك عما قدم كونه قاسم انما  
 الاول انه لو لا ذلك لكان محلا للمحاذات وهذا لا يخلو بظهوره لم يذكر  
 المصنف في استغناء ما ذكره في باب العالم الثاني انها لو تجددت  
 قادية فالموت في اعادة امثاله او غيره فان كان ذاته فلما لا يجب  
 ان يكون اختياره ان كان بلا محاب لزم وجودها ولا وان كان بلا اختيار  
 لزم سبق القادير على القادير هذا خلف وان كان غيره كان من  
 خلقه نعم وخلق بالقدرة فيلزم سبق القادير على نفسها او ان يكون  
 بخلافه من غير قدرة وهو حال المسئلة الثالثة في كونه حيا انما  
 قالوا في فيما لم يزل لتدل على المعاني اقول ان ثبت كونه قاسم  
 علماني بالازل ثبت كونه حيا لان المعنى بالحي هو الذي لا يحتمل ان  
 يتغير ويعلم ويتوفاه فيقتضي في الاستحالة بالضرورة المسئلة الرابعة

في الجواب عن كلام هشام قال وعلم بان العالم معدوم حاله  
 لم يتغير لانه علمه في حاله مخصوصه وعلمه بغيره في حاله اخرى  
 وقد ذهب قوم من شيوعنا الى حدوث العلم وذلك من تكليف  
 المعلوم كره وقد دللنا على محضه اقول اخرج هشام من الحكمه بان علمه  
 قد معدوم بان اذا علم بعدم العالم وقت عدمه فاذا وجد فان بقي  
 علمه بعدمه كان جهلا فعلى الله عنه وانزاله وتجدد له علم بحدوثه  
 فهو المطلوب اعجاب الشيخ بان علمه بعدم العالم انما كان مقرونا بوقت  
 عدمه وعلمه بوجوده مقرون بوقته والعلمان لم يتغير الا ان عدم  
 العالم وقت عدمه لم يتغير وكذا الوجود في حاله الوجود عالم  
 بان العالم معدوم في الوقت الطلاق قبل الوجود ويصح كذلك البحث  
 في الوجود فلا تفرج ونقل الشيخ عن هشام انه انما صار الى هذا المذهب  
 لانه يهودى الى قبح تكليف الكافر لان من علم الله تعالى كره كيف يحسن  
 منه ان يكلفه والتكليف واقع بالاجماع والعلم بالكفر قبل شرا

منتهى واجاب الشيخ ابو اسحق رحمه بالتكليف حسن ان علم الكفر قد  
 تقدم المقصد الثاني عشر في اعتراضات المفوض في التوقييد  
 والعدا الجواب عما وفيه مسائل المسئلة الاولى في الاعتراض على  
 القدر في الجواب عنه قال القول في تنج اعتراضات مخالفين في التوحيد  
 على طريق الاشارة للعلية احاطهم في العذر عن ابطال الموجب على  
 الصدور كما مانع يلزم منه ان لا يوجد العالم لاستحالة عدم المقدور  
 والاعانهم العالم كما فعل صام عن الموجب باطل لوجوب صدور  
 امثاله بل نحن كلنا عنه فلا بد من خفض غيرة والكلام فيه كما في  
 الاول والصدق في القادر الامر في استحالة قدم العالم فاشد لان  
 المشدود قادر على المتي ولكن المانع عنه اقول اعلم ان الاستدلال  
 كما كونه قد قام بانته لو كان موجبا لزم قدم العالم وهو لا يبين  
 حدونه قادر والشيخ عليه مع الاعتراضات السالفة ثلثة اساليب الاولى  
 لم لا يجوز ان يكون للوثر موجبا ولا يلزم من قدمه قدم العالم لان الاش

كما يعتبر فيه حصول الموشر يعتبر فيه انتفاء المانع فلا يلزم من تحقق  
 الموشر تحقق ما لم ينتف المانع فلم لا يجوز ان يكون هناك مانع  
 يمنع الموشر من التأثير في الازل ثم فيما لا يزال بعد ذلك المانع فيفعل  
 الموشر اثره وان كان موجبا وحاصل السؤال المزمع اعتدوا عن ابطال اللزوم  
 بالحوالة على المانع المقصود لا شغلا الازلية مع الاجاب والجواب  
 المانع في كونه قد لا يتفصيل عدله ابدل ويلزم من استحالته عدم استحالته  
 وجود العالم واللازم باطل بالضرورة فالمذكور مثل السؤال الثاني  
 لم لا يجوز ان يقال في العالم وان كان قاعرا لكنه يمكن مستند الى  
 واجبه لذاته وهذا السؤال هو طلب الدليل على نفى الواسطة لاجا  
 المصنف رحمه الله بان العلة الواجبة قد لا يقتضي اثرين واكثر فان  
 العلة الواحدة لا يخصص اثرها في معلول واحد واذا جاز ان يصدر  
 عنها اكثر من معلول واحد فيخصص الموشر بالصدور في واحد دون  
 ما زاد فينظر الى المخصص خروجه فيسئل عن هذا الجواب فيه نظر والا قرب  
 في نفق

فيبقى الواسطة ما تقدم السؤال الثالث قالوا لو كان الله تعالى قادراً  
 على أن يخلق ما يشاء في العالم فيه أذهو شأن القلم بكن العالم يعقل  
 أن يكون الزبانية يكون مقدراً ولعاب الشيخ بأن القدرة لا يترك  
 التأثير لا يمكن التأثير لا حسب المقتضى لا بالنظر في حصول  
 الاستعداد التام بانتفاء الموانع وحصول الشرائط فان حدوث  
 الرجلين قادر على الشيء وإن لم يكن له حصول للمانع كذلك لا  
 المانع من التأثير غير مانع من ثبوت القدرة للسؤال الثاني  
 في تحقيق كونه تعالى مهيأ بصيراً قال وليس سمياً بصيراً  
 بسمع البصير لأن البصير الضال الشعاع بسطح المرئي فلا يعقل  
 إلا بالأجسام وتضيقه بأن لا آفة به فاسد كانه في المعنى لا  
 يتحقق فيه فلا محالة به على الشاهد بل هو العلم فقط أقول قد مضى  
 الخلاف في معنى كونه سمياً بصيراً وأعلم أن الأول لا يترك وأذا كان  
 السمع والبصير كما يكون بالأزمنة الجسمانية وهي مستحيلة في حقيقة تعالى

فلا جد ذلك لقواعنه هاتين الصفتين والمتكلمون المتزقوا في الجواب عن  
ذلك فقال قوم ان السمع والبصر وان كان في حقنا بالالات لا كنه في حقه  
تعد ليس فلك كان الا توجد الا في امكنة واحياز فلا يلزم من ذلك في حقيقة  
وقال آخرون ان معنى كونه تعد سمعاً بصيراً علمه بالمسموعات والبصائر  
اذا وجد تنوعها الذي اختلص للمصرحة وبطل الاول بان البصائر هي  
انضال الشعاع بسطح الرئي وذلك لا يعقل الا في الاجسام فلا يجوز ان يكون  
المجمع به الا ان العلم وبطل الثاني بان كون الواحد متكاملاً لا اقر به ليس  
بمقتضى الامر الا عدم الآفة امر عديم فلا يكون علة للوجود في نفس  
المتنفي لا درك فيها الا العواسر في مستغنية عنه تعد فلا يجوز الحاجة  
تعلل منافي ذلك مع ان دليلهم على كونه سمعاً بصيراً هو التمييز  
على الشاهد بمشاركة كونه حياً لا اقر به المسئلة الثالثة في تحقيق  
كونه تعد مردياً قاله واعادة الارادة على القصد باطل لانه لا دليل عليه  
وخلق الا في عمل معارض بخلقها في جماد ومنعه لعدم التشريع بعكس

[illegible]

[illegible]



فمن عارضه بالاشارة لا ينفذ شخص واحد ومثل مخرج كما يقال بها وادخلناه كذا فيهم و  
 التفتد على احوال الداعية باللفظ بالعدم وقوم الثواب المطلوب والكلف <sup>القول</sup>  
 من شبهه او ردح السمع او انكره لا ينفذ على الحق السمع مطلقا لفظا لللفظ  
 البنية لا ولفظ الحسن والنفق فالاول كذا الكذب مثلا وفي الثانية ما اختلفت بالبيان  
 لا ولفظ الغرور والكتاب والمعلم ملة والشرط بيان طمان الا ان الكذب شخص  
 اذا تقرر بخلص نيتي او لي من مد ظالم واحكام اسلام ان الكذب هناك حسن بل كمن  
 هو العوض اي الانسان بضمه يضره تصرف الملقط عن ظلمه عند الظاهر وان مع  
 ولا يضر المحقق تركه لاجب البتة مع والكذب مع والكا اضعف فاذا صار مصحاح  
 وجب جهلهم ان كذب لا يضر مع الشرع وتوهم لا قوي لهذا او جبر الكذب وان كان  
 مصحاحا ولفظ فان المرجح له موافقه وادله اما وجب ادخل الفعل من جميع جهات  
 المصدق الشبه الدالة قالوا السلام لا يقال اليان من حيث وقوفها كمنصوحنا وادله  
 وفيما يفسر بانهم معلون بحب صد الملك كذا في العدم السد الزايد كقول  
 طاب بن مافنا نحن لانا او جهنا الفعل عند الصد والذاعى بخلاف الرعة العبد فاشا  
 لا يحسن عند صد الملك والسد هو اعلمها الشبهة الدالة قالوا العا وحدثنا كذا مثلا  
 لا وحدثنا كذا لا ينفذ لاشارة اليها هناك انما هو لوجبه ووجهه في النوع اجاب  
 السج وحدثنا ان حلق العبد لا يحركه لا يعلل مطلقا لظاف شيئا فلم نعلم ان العبد من  
 الرعة كون غير الواجب في قوله الوكلاء مع ردة اللغات لكان في اختلف الكلف

ان مطيع ان سأل به جاسا اذ لم يصلح والكاتب بالاجل فلو كان الله عز وجل الخان حاسا لم يحصل  
 الترتيب والحراب انه لم يلقها حتى بل خرافات الزمن ومع انفعالها الخامس  
 لو كانت الافعال المولدة مستند اليها فزم اجتهادها في كل زمان وادراكها في كل حال فالحكم منه  
 ما ان الشريعة ان اجزأ الواحد اذا جده ان لا حال ما دفعه عن فاعا ان تستدرك اليها  
 وهو قول لما اجتمع في الال واحد وهو المطلوب او الواحد منها عن لا فخر صحيح بين فرج  
 وهو ان الال في غاية لذته والضعف لا يحكم كما حمله بها فخرج من الذي لا يمكن  
 حصولها بغيرها ومخرجها من العلة ولا يستعمل في سلك العلة فيكون الشخصان حاسا في شخص واحد  
 اذا اشرحه معينة وسجل وخرج الاستفال بما معاني معنى ان لا واحد منها علة تامة في الاستفال  
 يحصل بها وان طنتا استقام اليها كان من انشائها الى حجاب ان لا حصر في السبب والنتيجة  
 التامع وتوقع الاستفال بها لا ان الحركة شئ واحد لا مع بها وان من المثال وكل واحد منها  
 له حركة جزئية صاحبها فاقول الى جبره على الحق الذي نقله لا غير انه فحقا كما كان لا يرد  
 السبب الى الامة لمكري لا لطف ما كان ان السبب انما بعدد باللطف ان الداعي من  
 المكلف الى جعل الطاعة والامر فاقول الى جبره انك الداعي من جبره لا لطف فلو كان  
 معله جبره والحراب لو حل له نعم تلك الداعي لان جبره او لا سمي المكلف هو الموصوف  
 به وهو منافي للمكلف من ان لا فعل فاعا بخلاف المكلف من الطاعة فاقطع في الوجود  
 النفس في الشرائع والفتاوى حتى ان القول بان من على الوعد والوعيد من العقل

فان قيل على تراب وحقاق كثيرة فمنه التي لا سمى العبد بها جزاء على طاعة وان سمى فلا دليل  
 على ان هوام عقلا وحقاب ان لا يصفى العقل بعذب التي في ان لا يبدل احلها النكاح  
 في ذلك قد جرد الخرافة الى ان لا يحقق التراب والحقاب على وجه من الالاف سمى  
 وهو اختار النسخ الى ان سمى حرم الله احلها ايضا في قواها فقال قوم انما علموا على ان يكون  
 قالوا ان سمى الى ان لا يكون التراب عقلا وانهم قد سمى كثيرة ولا سمى العبد بآراء الطاعة  
 ترابا ابداهما الى ان المولى في احسن الى العبد بنعم كثير حتى امره البتة ففعل العبد  
 ثم طلب على اخذ جزاء في عقلا فلما اورد المزارع اجمع الموجودات للشرع عقلا بان  
 الله لم يكلف الشاق ولا من شقوة مقابلتها من التراب ان اذا انزل الشقة وجب العوض  
 والا لزم الظلم فلذا اذا اكرم الشقة والحقاب قد عاين العبد لا سمى على شدة شيا في  
 مقابلته على امر به ونهى عن البتة بل انه لا اجل انهم عليه او لا بل لا بد من عوض اذ في  
 الفرق في ان ما بين الوام الشا وازالها السمع لا يحاق اجمع على عدم الوام مع  
 تسلم الاحتفاق انهم الدليل الدال عليه وهذا ثم بعد ان يقرر ان لا يخصصه وادوا حتى  
 بوجه لا وان التفضل كمن اوداه لم يسمى التراب واما ان كان العقل العام آخر  
 كخذه العقلا من التراب النقطع فكان مع السكف ترابا في الساحة لو كان منقطع كان  
 المتاب متا الى بانقطاعه وهو ما في القول على وجه الخواص عن الاول انه ينبغي على  
 ان السكف انما يحسن للتعريف للتواب للنام وهو من المزارع سكنى لكن الفرق من كفا  
 وانفضل ثابت وهذا والقائل الاحتفاق السوط على العقل العام ولان التراب بغيره

[illegible]



والشرايين بما مستقر العقاب حتى فلا من اتصال بالبولاب فاما ان يثاب ثم يعاقب فهو بطلان  
 لا اجماع او عاقب ثم ثاب ثم بطلان البان ان الله لم يصف العقاب من العقاب وان اجمع  
 المسلمون عليه فاما ان يثاب ثم الوصف بالنسبة للعقار او الى الكبار ولا اول بالانسان  
 مع مكفره وملكها مع التوبة وهو لان العقاب ان يواجر احدونا وهو المثل الى ان العموم  
 هو عدمه من عمل صالح جزاء ومن عمل شال جزاء من لا يدين له بل به لا يصل ولا  
 لكن في كل الاماصال الشرايب اليسود استقاما عليه قوله من عمل الله وسئلوه ويعد عدوه  
 مدخله نار اخلاذها وقوله من عمل موثقا مستعدا مجواره جهنم خالذ فيها الى غير ما كان  
 والحواش انما لا يفيد القطع في العموم بل ظاهره فيه لكن الظاهر قد صار الى خلافه لئلا  
 قد يساء عمل لانه لا يواجر احدنا حتى يجمع ما يرد في الدنيا الا بان وثاقه على رسول  
 من قبل اجل اياته وكذا كذا كذا في الدنيا ايضا من عارضة بان الوعد كقول الله تعالى  
 لا يغفر الله ذنوبكم ويغفر ما دون ذلك من ذنوبكم و قوله من ان ربح الذنوب مغفرة لكس على عظيم  
 وما يتغير الحال من ان الله يغفر الذنوب جميعا في الدنيا والآخرة  
 فاقول في الشفاعة النبي عليه السلام في اهل الكفار متحققه للخبر اذ يقع ولو جوب  
 شفاعة في النبي عليه السلام قول من كذا في الدنيا والآخرة لا ينافي الشفاعة  
 النبي عليه السلام في استقام العقاب على الكفار وقال بعض المعرلة ان الشفاعة عليه السلام  
 بين استقام العقاب بين من في ذلك المصالح وجميع المصالح وجميع الكفار لا ينافي قوله عليه السلام  
 ان من شفا من لا على الكفار انما لو كانت الشفاعة انما من في ذلك ان المصالح

كذا في بعض النسخ التي هي على الله عز وجل والحمد لله رب العالمين وكذا المقدم احموا الله تعالى  
 ولا تسفحوا الدماء الارضية وتقتلوا الدماء من دمهم ولا تسفحوا طلاق وطوارس المراد  
 الا ان ارضى من المؤمنين الكفار من ارضى الله وفي الفاشة المراد العالم الكافر  
 ولان في السفح الطاع لانه لم يمت على الجحيم لانه لا يطبخ احدا المسبب  
 وجوب قتلهم لثبوتها والتوبة لا يجب قتلها على الله لان الذي في العرف عن قتل توبة  
 وحسن الاعراض او الاما على الدواعي وجوبها ايضا قول حلفا العكر فيهما فقلت  
 الصريح انه يجب على الله قتل التوبة وتوقيع العقاب لا يجبها وقاله السداديون  
 انه يجب قتلها في الجحيم فلا يحسن بعدها العقاب وتكون اسقاطه نقضا او زهوقا واصحابنا  
 لا يمتنع اليه حسن من الخلف عقاب التائب واستقاطه عقاب بفضل وهو احسن الى الله تعالى  
 ما لا يستدل عليه من الاول انما في ان لا يحكم حسن قبول التوبة من الله فيجب حسن الاعراض  
 تان اخرى فان من سأل عن ما نوافع الامانة ثم اقل مقتضى الدفاعة لا يجب توبه الشيخ  
 لانه لا يحسن على العالم ان يمتنع في قبول توبتهم المنفعة اليه فيه لانه لا يترك ذلك واجبا فيجب ذلك  
 في التوبة واجبة التوبة على الله احد اقطار العقل والشرع وجوبها  
 في احوالها على وجوب التوبة هذا الكتاب وهو مدعى المعركة واما المقصود به هو على الله  
 انما واجبه عنها ايضا حاله في التوبة انما سأل على وجوب التوبة والعقل والشرع اما العقل  
 ولان ما دفعه لغير معلوم او مظهر ودفع الفرض لانه في التوبة انما كان في احد اما التمتع  
 فهو لو لم يمتد الى الله توبة فهو كما واما ما يدعى العقل وجوبه في العقل فعموما كانه ولان ترك

القوة احرار على المعصية لاهل الفرج لا على المحلصة الا ان القوة فكلوا فاحية ولان القوة  
 الصبح اما يجوز ان يكون قبيحا ومحرما وحاشا ان يكون من القوة اما يجوز ان يكون قبيحا ومحرما  
 في القوة فاما لا يثبت ان وجه الوجوب موافقا للقصة على الصبح حواشي على ذلك  
 المسألة ان وجهه ان القوة صبيحة من صبح دون صبح وليس شرط ان يكون الدم على وجهه  
 والا لزم لو اذنت دفنوا المستحق كسرت منقلا ان لا قبل تبيح الدم ان يكون قبيحا واعتذر  
 من كسره وذلك ان قوله صبيحة من صبحا بالامانة الى القوة مع من صبح حواشي على ذلك  
 او حاشا لا صبح وجهه اصحابنا ان الشخص من النساء الذين بانواع الامانة ثم صبحا لذي  
 صبحا كما لو كسره ثم اعتذر اليه من تلك الامانة ويزك لا اعتذر من كسره فانه صبح اعتذر  
 ويقل لم يمتنع ان يمتنع صبح دون اذ كان لا اعتذر من كسره صبحا وموجب قطعها ولان  
 اليهودي المصدق قد بانهم تابع اليهودية دون الرقة فانه يكون مسلما بالاجماع وحجته  
 اني يحكم ان الله عز وجل الصبح اما صبحا كسره قبيحا وموجب على الذم عن كل صبح وحواشي ما عدم  
 في مثالي اليهودي المسلم انما منتهى ان المؤمن لا يكفر بغيره وان لا صبح منه الكفر  
 والا حتى لا يعتذر استغفار حتى لا يعتذر لاجل اعطى على الاستغفار انما منتهى  
 امره وهو الصبح او استغفر الله الى ان المؤمن لا صبح منه الكفر والاصل علمه ان الصبح الكفر  
 يعتذر استغفاره حتى لا يمانه منتهى الفعل الدائم وكلمة العقاب الدائم ولا حياطة  
 ارطائه فليعلم ان معتذر استغفاره كونه ولا يمتنع من الكافر اذا آمن لان الله عز وجل  
 باستغفاره عفاه تفضلا لا كراهة في نفسه فانه يستحيل استغفاره المستحق المسألة



في ان الكفر يسمى مونا وبيان ما هو الكفر ان قال والمؤمن الذي هو مونا لان الكفر  
هو التصديق وهو مونا وسميت الطاعات جزئيا من الكفر وان الكفر هو عدم ان الله سبحانه  
وعلمه الصالحات بغيره ان ذلك هو الحق لا اله الا هو ان المؤمن اذا فعل ما يخرج عن اسم الله تعالى  
لا يسمى مونا واما صفات الكفر لا يسمى مونا ولا سيما ولا كافرا بل هو مونا من الكفر  
هو الكفر ان الكفر هو الكفر على الله ان الكفر مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا  
عليه الحكم الشرعي ان الكفر هو الكفر ان الكفر مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا  
التصديق هو العمل بالشرع ولا يعمل في الشرع الا التصديق بالعلم وكبره على الله علم من  
حيث به وليس عمل الطاعات جزئيا من الكفر ان الكفر هو عدم ان الله سبحانه وعلمه  
الصالحات بغيره ان ذلك هو الحق لا اله الا هو ان المؤمن اذا فعل ما يخرج عن اسم الله تعالى  
من الصفات وسائر الصفات من الكفر ان الكفر مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا  
ورد به الشرع في كبره ان جميع الصفات من الكفر ان الكفر مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا  
فيه وظائف الكفر ان احوال القيامة امور خارجة عن العقل وتجاوز قدره الفهم به  
هو المصير اليه بعد المحاضرات المسجلة في اخرها ان الكفر مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا  
والوعد ان الكفر مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا  
المع ان الكفر مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا  
نقله ام الكفر مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا  
لو كثر الجزئيات فلا يكون له من الخلق با حاشا ان الكفر مونا وسمي مونا وسمي مونا وسمي مونا

وهو دم في الشفاقة باخبار المرتبة بالسيوط لها في المشفوع فيه كسقوطها في المأمورين  
اعتبر في الشفاقة والمشفوع اليه المأمورين المأمورين المأمورين المأمورين المأمورين  
من المثل مع استحباب منها الاول فالاول العقل والظن والادب والشراب بطلان قولكم ان العقل  
لا يدل عليه انما المحسن بحسن وجهه اكد الطبع بحسن وجهه نوابه والجواب انه ليس  
من غير وجه مع فام الغرض فان وجه المحسن غرضه العقل والظن والادب والشراب بطلان قولكم  
عندكم فكيف يمكن ان يكون العقل على ذلك المثل العقل على ذلك المثل العقل على ذلك المثل  
العقاب بانه لو لم يكن ذلك المثل العقل على ذلك المثل العقل على ذلك المثل العقل على ذلك المثل  
العلماء افانهم على العقوبة وعلم ما فاما من الذين وعلم انقطاع عقابه في الاخرة كان  
ذلك بعقل الظن لا اعدام عليه اخره ثانه اما اذا علم عقابه داه فانه يتوجب بذلك اجاب  
البحر وجه الاول ان العقوبة مدم فانه اذا علم ان الترتيب سقط للعقاب ادم على البصيرة  
واما انما العقوبة مدم فانه اذا علم ان الترتيب سقط للعقاب ادم على البصيرة  
انما ان سيرة العقاب مدم فانه اذا علم ان الترتيب سقط للعقاب ادم على البصيرة  
اشتمل على نقصها واذا كان ذلك في اجراءها فانه اذا علم ان الترتيب سقط للعقاب ادم على البصيرة  
في الموضع الثاني فاما لو فرضنا اننا ناكه قبل الغرض حتى لم يبق له في سيرة مدم فانه  
جنبه ذلك احسانا على ان نجح لك من الملاك او انك من الملاك فانه لا يحسن في كسر  
ذلك العلم في جنبه الثاني وان ذلك يدل على الاجابة اجاب الله بالنعى مدم  
الدم على كماله علم ولهذا يحسن في الكافر المحسن النابح احسانه ودمه على الغرض وذلك يدل

راعى اصحاب الملح والدم الرابع في الشفاة قالوا انتم اسد لدم على ان الشفاة انما هي في  
 اصفاة للضار لا في جيل الدم والا لكاننا نغير في النقي على الدم وحده والدم لان المرتبة  
 معتبرة في الشفاة فان يكون الشفاة اعلا من الشفاة في كذا كذا فلا بد ان يكون لا واعلا  
 من الامور اجاب السمع بالذخيرة مضمون من الامور الامور الامور الامور الامور  
 كذا الامور الامور الامور الامور الامور الامور الامور الامور الامور الامور  
 المتفجع اليه اسد ومن الرابع عشر السوا في مصلح الامور  
 في هو اذ البنية قال سمعنا انما علم السجادة ومن ان في بعض الافعال مصلح او فاسد فسمعنا  
 لا يشاء السكك في كل الامور السوا في مصلح الامور الامور الامور الامور الامور  
 ان يكون انما علم السجادة ان في بعض الافعال مصلح ومفاسد في بعض الافعال فسمعنا  
 ذلك وسمعنا كذا في مصلح الامور الامور الامور الامور الامور الامور  
 في السجادة في الطواف في بعض الافعال السجادة في مصلح الامور الامور  
 بالسكك في مصلح الامور الامور الامور الامور الامور الامور  
 ما يشاء من السكك في مصلح الامور الامور الامور الامور الامور  
 هو جاري في فعله والعزم الصدق في مصلح الامور الامور  
 فلا امر تبا ولا حمل في مصلح الامور الامور الامور الامور الامور  
 بالحق في مصلح الامور الامور الامور الامور الامور الامور  
 في مصلح الامور الامور الامور الامور الامور الامور

بابه او تمكينه لان الصدوق <sup>عليه السلام</sup> للشيخ الجليل هو الله لم يلائمه وان يكون المعجوسا اليه انه يظهر  
في زمان الكسوف ان اسواط النجوم معصرا على النجوم مع انها لا تدركها النجوم والغرض  
من المعجزة انما هو الصدوق <sup>عليه السلام</sup> وانما انشأه في حق الله عز وجل انه <sup>عليه السلام</sup> ومحمد بن الله  
صل الله عليه واله كطريق المعجزة على وجهه وهو القائل لا تتحدى به عجز العرب عن معجزة وحديثه  
في قوله فأتوا بسورة من مثله وقرأ من الآيات ويحذرون عن معجزة لانه لا يجوز لغيره ان يحضر  
عن المعارضة كان المستدرك من غير شئ شغفهم بقطعة نوره وانطلق اليه وهو قد روى  
على المعارضة بطريقه وهو القائل ان الله عز وجل لا يسل على صدق ما شقاق القوم ولا جوارح  
الصدوق من ارض كوفة او في العلم ان قوة مناهل اللام موقوف على اثبات قد مات احدا  
اياه ادعى النبوة وذلك معلوم بالتواتر لاشك في ان الله تعالى ظهور القرآن على وجهه وموافقا  
اثباته ان القرآن من عند الله تعالى لا من عند البشر فصح ان القرآن على وجهه وموافقا  
مفهومه انما الله تعالى يظهر لهم على من اجمعوا لانسوا انهم كانوا اسفل هذا القرآن لا ياتون  
منه ولو كان معهم ليعرفوا انهم كانوا اسفل هذا القرآن لا ياتون  
من مثله ولما اظهرهم المعارضة فلا بد لوجوده ليقول الله عز وجل ان الله عز وجل لا يسل على صدق ما شقاق القوم ولا جوارح  
الصدوق من ارض كوفة او في العلم ان قوة مناهل اللام موقوف على اثبات قد مات احدا  
اياه ادعى النبوة وذلك معلوم بالتواتر لاشك في ان الله تعالى ظهور القرآن على وجهه وموافقا  
اثباته ان القرآن من عند الله تعالى لا من عند البشر فصح ان القرآن على وجهه وموافقا  
مفهومه انما الله تعالى يظهر لهم على من اجمعوا لانسوا انهم كانوا اسفل هذا القرآن لا ياتون  
منه ولو كان معهم ليعرفوا انهم كانوا اسفل هذا القرآن لا ياتون  
من مثله ولما اظهرهم المعارضة فلا بد لوجوده ليقول الله عز وجل ان الله عز وجل لا يسل على صدق ما شقاق القوم ولا جوارح  
الصدوق من ارض كوفة او في العلم ان قوة مناهل اللام موقوف على اثبات قد مات احدا  
اياه ادعى النبوة وذلك معلوم بالتواتر لاشك في ان الله تعالى ظهور القرآن على وجهه وموافقا  
اثباته ان القرآن من عند الله تعالى لا من عند البشر فصح ان القرآن على وجهه وموافقا  
مفهومه انما الله تعالى يظهر لهم على من اجمعوا لانسوا انهم كانوا اسفل هذا القرآن لا ياتون  
منه ولو كان معهم ليعرفوا انهم كانوا اسفل هذا القرآن لا ياتون

في ابطال امره ولا استناد به بالان كان صلواته عليه ولا اثر في منوع واعلام نسا وغرا  
 وانه الخوف جعله لانه على اللام في وجيد ايج من طر عشرة سنة منهم ولم يكن من  
 الحارصة وقد سدل بغر ذلك على ثبوت عليه اللام من ظهور كلياته في شقاق القوم ونوع  
 الآثر من من احاطه وسبح انكشاف في لغو وحسن اخذ في غير ذلك من المعجز المستنور و  
 ان كانت مستنيرة لا حال الا انما عنوان في الحق اجناس بالضرورة مواضع كثر في القرآن  
 كقوله سبحانه يجمع ويرتدون الذين هم في سخطهم وحوادث المسجد الحرام لاننا اخبروا بخرج  
 معهم الى اخر ما في كليات وفي هذا القرآن كقوله ليعلم اللام مستفاد بعد ان كثر  
 واما سطرنا انما قريب قوله ان اشقى الناس من طر كل على هذا المعنى من قوله  
 مستفاد من الامم من عدي وعرضها من الاخبار الدالة على ثبوت عليه اللام في قوله  
 في حوار الكليات و ظهور المعجزات على ادي راو باو لاوطاط ودلالة ظهور المعجز على  
 وعلى ادم الخ في ذلك امر الله واما من كاشع على حوزة الكليات طهار المعجز على يد  
 الاله والصالحة حلالا لله ان ان عجز يحصل الا في حوزة الطهاره لعدم الاستعداد في حوزة  
 لانه مكن ولانهم في جميع المكاتب واما عدم قبحه ولان جهة التبع هو الكذب وهو في  
 حلاله واما حوزة الكرامة لانه في النبوة فاسع وجا في حوزة حسن لان خلق المعجزات  
 الحسنة لظهور قنانه ليعرف الاحكام التي لا تليها بالبحر وكذا ان يتوعد في الامانة حسن  
 ليعرفنا الاحكام حسن لانه واما كونها قطعاً وبياناً في قوله فقه آ ص و ايتان  
 بعد من الخ في حوزة مريم عليها السلام وعرض لك ما تعلقه الله بالآثار من ظهور المعجزات

الظاهر

الظاهر

عليه السلام أحسن العزاية لوجاز الطمان عليه صلوات الله عليه وسلم  
من كونه مجازا ولأن ظهوره في غير بني سفيان النبي المحراب عزراول بالفتح من الملك بن عبد  
مالم كثر كما في حق الألفاظ والفتح من القوة كما في حق النبي أيضا  
2 أن الألفاظ عليهم السلام أشرف الملائكة عليهم السلام <sup>وذلك كما حصل من الملائكة اختصهم</sup>  
شرف الالواح مشرف الكيف <sup>أصله الناس</sup> وذلك من الألفاظ من حيث كونه  
الألفاظ عليهم السلام أصل من الملائكة وطلة العزلة والعلامة من الملائكة أشرف  
أن الألفاظ أحسنوا شرف الالهة وبعض الملائكة كسلك الشكر لهم فيه أقباز النبي  
عليه السلام هذه شدة الكيفية ولأن الألفاظ عليهم السلام مملكون في وجوده الثاني فيكون  
عناك هم اشتقوا من الله أن أبا صطفى آدم وبنو إسرائيل هم وآل عمران الصالحين  
أحسوا من الله ما يراه بشرا أن هذا الأسلاك لهم وفوقهم ما نزلهم كما في قوله تعالى  
ألا أن يكونوا ملكا ملكا من آل الله وأحوال عزراول من راجع لأحسن الصور إذ  
قد تقرر أو بام القطار أن الملائكة أحسن صور البشر وعرفنا أن الملائكة لأن كل  
ملك ذلك منهم اليوم <sup>بسم الله</sup> في كونه أفعال السورة وأحوالهم في الصور  
في تسمع كالأفعال السورة الصلح بأفعال العقل عفاف سلطان العقل المجدل إلى الألفاظ  
في الكيفية تكون من كونه الموحى من ملك مدفع بإمكانه اصطفاؤه النبي إلى الملك إنما يعلم  
أو بالعدل والمعرفة لا تتأخر في كونه من عند الله لو أن يكون الذي ألقاه شيطاناً لأنه نعم  
سبح عليه ومع ذلك السكبان في كونه من الألفاظ أيضاً سلطان لا قدر له على اختيار غيره

في الغرض التي تضمنها القرآن ومحورها ان يكون النسخ على الدوام اوضح العرب مع معاصرة  
 لما يات في او تقاربه في وجودها المعاصرة وان لم يسجل في القرآن في النسخ على الدوام في  
 الا ان النسخ قد اهل التواريخ المعاصرة لم يسجلها في القرآن ولا في فضل القرآن  
 والقرآن في اياته لا يثبت بالنسخ في اياته لا يكون عند التوراة لا عند سواه وانما  
 يكون الملك في حاسا لا يثبت في الفصل على معنى به اول القول ان بين اعتراضات  
 على النسخ الاول اعتراض المراجع ما لو الانبياء ان جاءوا بالعقل ولا حاجة اليهم ولا ضرورة  
 والقرآن ان العقل ما يحكم في الامور الظاهرة انما الامور الباطنية او العلية فلا يحتاج  
 الى معين ولا انما علم الكلام انما ان هذا النوع لا يخرج لافق لا يستغنى بالعقل عنهم انما  
 لم لا يكون ان يكون الوسط من الله فانه غير ملك ما لم يكون شطرا على كل ما لم يكون  
 هذا الجوز مدح لانه قد ثبت انهم حكم لا يفعل الصنع في العلم مع اعطى التوراة ولا سئل الله نعم  
 ولا لا كونه في عالم السجلا الدوام ان الواسطة هو الملك ما باصطرا انما يحلوا الله نعم في على  
 صنفه ما في الآية في تظهير على من مع الاقرار ان الدعوى الثالث لم لا يكون النسخ  
 بل في شطرا في سر عند بامر في الثاني من ان الله نعم عليه ان لا تكون في ما فيه من الضلال  
 وانما في الملك لا يمكن الاخبار في الغرض من القرآن قد تضمنه فانه في ما ذكر في الرابع  
 لم لا يكون ان يكون النسخ على الدوام اوضح العرب في معاصرة من جهة لا باقباركون  
 معجزة انما لو قد ما سوية في العاصمة تعارضه كوارس ان لا ينفذ في المعاصرة  
 انما في المعاصرة فانه وان كان اوضح العرب في المعاصرة في فيكمه الا ان مثل سون  
 انما

او تقاربها و لا يمكن ان يكون ذلك مطلقا لا اقبال و يولد ان يحافظ الكلام العربي المطلق على كونه  
استعمال الكلام و يظهر على ان يكون في حاشية الفصحى بخلاف القول بالهجاء المجازي للبالغ في حفظه  
المراد من هذا القول لا يمكن ان يكون مطلقا و قد وقع الفرق و قد مر ان ليس من حسن كلام العرب  
من حسن محروص و ان لم يقل البنا لغيره من الوقائع كقول النضر على الامام الذي سئل  
الشعر و هو اب انما مثل هذا الواحد الشبر يسجل ان لا ينقل بالترار على نحو النضر  
على الامام فقد اقبلوا ان كان الشبر على اختلاف طبقاتهم مقلون خلفا من سلف النضر على  
عليه السلام بخلاف المحدث فانه لم يعلما به و قد في ولا يفرق مع انهم عليها ما سوفردوا عنهم  
او مصلح من السلف انما كسوا بالوا الكليات باطلا و الا لزم التفسير غير انما عليهم السلام  
على اذ عزمهم لم يعلما اختصاصهم بالفضل و احكام است المنع من التغير بل لكل ما هو  
الكمال الذي لم يفرق ان اتاهم محصورون هذه الكليات ثم لم يردى ان كان كاديب و  
ظهرت الحق عليه لزم التغير ان كان مع ما لا يملكه افضل لاهم روحا و من تجرد و  
عن العاطف انجسامة بخلاف كلياتهم اجسام كقوله في محروص و كذا ان التجر و يفرق  
للعقل البديهي و لا بالاصل لحدوده و ليس في انما بعض الاعيان و احكامها في القول في الاعيان  
و احكامها الاجزاء بعد الموت جمع و تولد الاخبار المتعارضة و ذلك و اقتضاها لغيره انما  
لا يمكن ان يكون الاعيان بالعدد و حازمه و الا لم يصح جمع الاجزاء بعد التفرق لعدم الاعيان  
الاول و انما الاعيان لاجزاء حلالا بالاعيان و اعلم ان الاعيان سال عيني  
احد ما جمع الاجزاء بالغير و قد مرها و انما لاجزاء حلالا بعد اعدادها و قد مر



في السجدة الأولى على الاعيان بالحقى الاول ما يمكن اذ واجب الوجود لذاته عالم بكل علوم قادر على  
 كل تقدير معلوم كنه الاجزاء قدر على تاليها والمصطفى للسلام اجزاء كذلك بالتميز يكون  
 اجزاء لا تعال انه معدى كنه ان يغير كنه يغير اجزاء المعدى به لا من اجزاء المعدى فان  
 احسن الى المعدى لم يكره ان المعدى به في انفس لاناسول المعدى له اجزاء اقلية  
 باقية لا تفرق اليها الرمان والنعمان وكذلك المعدى به فاذا المعدى احدهما بالانحصار  
 الاجزاء الغدائية مراصلا اليه الى المعدى وان كانت اصولا بالشيء الى المعدى فاذا  
 اعيد المعدى لم يعد تلك الاجزاء مع بل مع المعدى به ومن جهة اخرى ان معدى المعدى  
 متوفا حتى ان تلك الاجزاء اقلية والبقية والبقية لا اجزاء الاصل لا يفرق اما الساجد احسن  
 الكس في هذه قوم الى انشاء وموافق واخرون الى الحوان واخوات المصنف واخضع  
 عليه بان يسكن الاعيان بالحقى الاول مسلم لا كانا بالحقى الثاني وهذا الملامح في نفسه السلام  
 سان الملامح ان كنهان لم يمتحان غرضان الاجزاء لا اصل لا غرض لا اجزاء من اجزاء كنهان  
 والقدار وعرفا وان يمكن ان تلك الاجزاء اصل من معدى فاذا المعدى كل شخص عييد وجب  
 ان يعلل ذلك العرض به وطهر الملامح ومحمدا كمال على الحق وموانع مدعو الى التواضع  
 فوافقه ان كنهان باق سمول ان كنهان في النسخ الحجة العرض والطلب الى السلام  
 لزوم فانه لان معدى فانه كل عرض وموطلما فيكون المعدى به فانه كنهان  
 والحوار باقية لعل باقى فانه الذي كنت بالامس لا يفرق لا سببا ما سفا ما يمكن الى عدم  
 احكامه ولا معنى الا في هذا انما العقل على تارة الحواشي من الزعم

فانه تعلم انه لا يستوي قولنا ان مقتضى هذه المسئلة اننا لا نقول ان مقتضى هذه المسئلة  
 عدم تعاضد مطلقا وحسب بل الدليل على اننا لا نقول ان مقتضى هذه المسئلة اننا لا نقول ان مقتضى هذه المسئلة  
 موجودا وذلك بدليل البقاء وقوله لا يقتضي ما سألنا عما يحتاج اليه لعدم الحاجة  
 اشارة الى السطال بدو النشام فانه مثل عنان جسم يحتاج الى العرض فاذ لم يخلق الله  
 على العرض اسفل الاجسام والدليل على طلاله ان الجسم لا يحتاج الى العرض ان  
 العرض يحتاج اليه لزم الدور واذا اجاب انه لا يقتضي ما سألنا عما يحتاج اليه ولا لعل  
 كما ذهب اليه بعضهم لان قولنا لعل هو لا يخلو وجب التكرار اسفاره وطرا ان الضد وهو  
 التناقض الذي لو جلد لا يخلو كما ذهب اليه المشايخ وهو ضعف  
 في الامر المعروف والنفي عن المنكر <sup>جمله</sup> مسوقة لبيان المعروف واجبة كذلك النفي عن المنكر  
 وشرطها وجوب النفي عن المنكر ان هو خارج عن التكرار في لزوم تكرار الامر  
 على ان الامر المعروف الواجب التكرار واجبا كما هو حاصل في وجوبها على ما ذهب  
 اليه فهم وحاصل انه اخر من وجه المعروف وتكرارها في الجملة اما المعروف المنزوي فان الامر  
 معلوم بغير شرط في الامر المعروف في المنكر ان علم الامر الذي يكون المعروف في المنكر  
 منكرا او ان يكون المعروف بما يستقيم والتكرار ما يستلزم لان الامر الذي هو الموضوع عنه ان يكون  
 تائيدا لا تكرارا في حقيقته انما هو اسفاره الفناء ولا يخلو على ما هو لا حاجة  
 ولا حاجة هو الوقت التي تفتت باجابه وليس كل مقتضى فعل واجبه الا انه لا يخلو على ما هو لا حاجة  
 في يوم فان حياتهم واجبة فكل حال <sup>لا حاجة</sup> لا حاجة في اللغة هو الوقت فاحل الامر هو الوقت



فوجب التمسك به بقوله لا يصح ما فتح ان يصح به معنى ذلك ما فتح عقلا وشرا فالفتح على محام  
فان لم يبق برزق لانه تم امره الا ان في منه ولا يستعمل ان ياكل ان في ريق غيره كما ان  
لا يستعمل الا بالكل على غير ذلك في ما ان عصمة الانبياء في القول في ما ان عصمة  
لانها والفقهاء ما في المداجم العصمة لطف لمع من اخذت به من الخطا ولا يصح على  
القول واللام بكم المعصوم متباين وجوه لانها ان لم يكونوا معصومين لادى الى التفرق  
عن قول امرهم وذلك ما يداه المجموع دلالة قوله لا يصح ما فتح الى ان الانبياء معصومين  
قبل العصمة وبعد العصمة الصفاة قد اكدوا من الكمال كذلك فانهم في جميع الوقوف اما المعصية  
فذهب اكثرهم الى معصيتهم عن الكمال وبعد العصمة وجروا عليهم الصفاة هو او منهم  
جوز صدور ما منهم بعد وفاء الجبرة من اجاز الكمال وهم اشد شدة وكثرة منهم جروا  
بعد العصمة الصفاة هو او جروا عليهم الكفو قبل الفرض في ذلك لانه من العصمة  
ما هو محمول ذهبوا الى ان المعصوم هو الذي لا يمكنه ان يخطئ بالماضي بان يكون  
مختصا بكنية بدنية او نفسانية تفضي الى ان لا يقدم كما ذهب اليه المعصوم او كونه  
على الظاهر لا يفرق بينه وبين العصمة كما اخذوا ابو الحسن الاشعري في ذلك لانه ان شئت كما في  
سلب التميز وانما خلافه والالزام ان لا يكون المعصوم متباين على شدة الصفاة وانما في  
اجازة تقديم مثله فانما وجب ان تعتبر العصمة في ذلك لا في ما اخذوا الشيعاء في  
المعصوم وهو انما يقابل عن لطف مطايعه نعم بالكلف لا يكون وموداعه الى العصمة  
... .. اذا شئت كما اذا شئت كما اذا شئت

منهم لزم التبعين اموالهم كالسالي به والا لزم بعض العرف من السعة فالقديم مثله ولا ان العرف  
 داكم على مديهم واتباعهم طر ممدوا الذنب عنهم لبطلت دلاله الجرح عما قلت عليه ولاه كان  
 يجب استحقاقهم والتمس ذلك والتمس ما طلة فالقديم مثله  
 في السعة على اليد واما ما عدا اليه من استحقاق النسخ على الجواز بعد الصلوة كما في الرض  
 وعلمه بحرم ولم ان لم البت بمصلحة كان لا يرد قسما او كان حليما كان الذي نصح على  
 ان في الترتيب او اركلة منصوصة واحدا وم ان موسى قال انا خاتم النبيين لا ينهم  
 لاوار لهم حادثة تحت نص على ان الغاط انا ببد لا يدل على المدوام كقصة دم العصب العبد  
 العصور اعلم ان السعة لهم الله بنوامذ هم على ابطال النسخ والوا النسخ في وقت  
 صحتها على السلام عن يده وللثقة طامس وما ان ثوب المقديم ان الامور الكيفية  
 المصلحة احوال النسخ عنه والا اسحق ان لا يرد والحواش في الصالحين غير مستوفى  
 والكافين ولذا كان كذلك جاز ان تكون الامور به منثا المصلحة موقرة وواخر الكلف  
 نواخر غير النسخ والتخصيص كما في حق المبرم كونه الدوام مصلية في وقت من آخر ومن  
 يواظبه كحار بغير علم التمس بجهت البت النسخ مصلية كما انهم قد صحا وان كان منثا  
 كذا لا يرد في نفيها وما سئل ولم يورد في نفيهم من النسخ فان اجمع من لا خبير كان بما حاشي نفع  
 بعقوب ثم حرم موسى على السلام وعين ذلك في الاحكام والوقا به سمي على السلام انا خاتم  
 النبيين وقال انتم كوا با تبسنا بجاودا كل على ادوام شجرة وكما انهم لا قول بالنسخ في ذلك  
 فان ادعوا التوامر في قوله فنحن انوارهم فان تحت نفيهم بمظلم وعلا كما في الامور وان

[illegible]



[illegible]



[illegible]

[illegible]

١٣٣ ١٥

بهتم العلم بمدونه وغا المعصوم ليس كذلك هو ان يكون معصوماً احكاماً  
 لا غير من غير معصوم ولا ينفصل العقل له ان كان معصوماً لا ينفصل له العقل  
 لوجود المعصوم فيه ولا فائدة الطرد وهو منتهى عدم الانصاف اكثر الصالح على اطلاع وقد فكر  
 في اجزاء واحد وانما لا ينفرد في العلم الاحكام طائفة من المعصوم لا يعلم احكام سورة السجدة  
 ان التبريد في هذه بالغة الاول الملاحع على من تابت في حق المكلف الى يوم القيامة  
 في الامور لا يلوذ ولا كورا ان يكون من الكتاب لوجود الزاع وعدم احاطة جميع الاحكام  
 والله لا ينفصل ولا يفرج لا احاط على ذلك لا يخرج له طوار الخطا على احد منهم وان  
 حكم المعصوم يمكن ان يكون كذلك لا ينفصل العلم الا لا يجوز ان يكون له حكم  
 الحكم صحيح معصوم لا يخفى عليهم ولا لا كان التمسحاً ولو لم يكن ان كان احكاماً على انما  
 اعتناكم ودر ذلك خطاب للجميع ولو تكرر المعصوم على الاحكام متوالياً فلهذا الامام وراثته  
 يكون حاصلاً لو كان معصوماً ولا يجوز وقوع الخلل في الوجود المتتابع من خصائص الرسول  
 على الامام معصوم لا يامم مكرهه سوى الاثر لا الامور ولا المول وغير ذلك من صفاته  
 معصوماً كصفة الكمال بل احاسيس وانهم يهتمون بالعلم لا بالامر انما احاسيس انما هو افاضات  
 حكم الجبروتية للكمال اذ قد مر ان المنبر الذي له من خصائصه المذكور في ان يكون  
 معصوماً صرحاً لا حاله غير الخلق كما في حق النبي عليه السلام وكمهم هذه الصفات  
 معصومة احكاماً لا في صفاته كاهام في صفاته كاهام في صفاته كاهام في صفاته كاهام  
 في صفاته كاهام في صفاته كاهام في صفاته كاهام في صفاته كاهام في صفاته كاهام

معكم كتمت نصيبكم لا يمتطالع باجاء التوراة والكنز المنبسط في دار الاجاز ان يولي البقال وشرها  
 لتكنه القول زعيت الاماميه لان الامام بحسب الذكر في افضل من رعيته في العلم والشيعة  
 والذين يدانوا بالحكام والاعطاء دارت منوطه بالعلم وتعاروا لاعتقاد والسياسة والافاضاف  
 منوطه بالشيعة وطريق النجاة منوطه بالهدى ان يكون الامام افضل من رعيته فيها لانها علم  
 بالحق من مع عدم المقتول على الفاعل واليه اشار بعض هؤلاء المنبسطين الى الحق اوجب ان يمتنع  
 من لا يمتنع الا ان يمتنع منكم كيف يحلوز وحب في الامام ان لا يمتنع منكم في الامام النبوة  
 ولا يمتنع منكم في الامام النبوة كما يمتنع في الامام النبوة منكم يا عباد الله وان لا يمتنع  
 التكرار من المعرفة بالعلم كما في ذلك لا يمتنع ذلك لداق في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع  
 التوراة وان كان سمكتها العلم كما في ذلك لا يمتنع ذلك لداق في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع  
 النقر والنظر في كنهه لا بد من اشارة بالنظر في الامام والاعطاء لانه لا يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع  
 بان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع  
 وسئل عليه السلام عن النبي وكنهه لوم في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع  
 كالصانع وحيثما كان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع  
 طريق الامامة هو النظر في الامام النبوة في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع  
 طريق الامامة الارث وحيثما كان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع  
 ينظر النبي عليه السلام عليه السلام في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع  
 عليه السلام او في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع في ان يمتنع

من ثلثه عليهم السلام نأويهم احدنا ان الامام يجب ان يكون معصوماً فيجب ان يكون معصوماً  
اما العدة الاولى فقد عدهم بيانها واما العدة الثانية فثلاث العدة من الامور الباطنة  
والاشارة مخفية التي لا يمكن الاطلاع عليها فلو لم يجب النقض لزم المكسب بالاطلاق فيقال  
لم لا يكون ان يكون اعيانهم منقصة التصديق اليها لعلها لا اعتبار الا العصور الامور  
اختصنا جميع علم الله لا يخرج السلك في الفهم فان مكسب الادب والبر لا امان من زيادة  
المكسب في جميع ولا يخرج من الفهم العلم بمرجع ما هو الا بالانفاق فان المكسب مخفية لا دليل  
به في قول الفعل ~~بما لا يمكن~~ الطلوع ~~بما لا يمكن~~ وهو في الفعل العدة في عدم كماله  
بعد خروج الفعل العدة وانهما يحتاج في قول الفعل ان الامام حديثاً لا يجب ان يحصل من  
وحدة ورافضة من الامور مخفية لانا انما نقول على الظاهر يجب ان يكون ظاهر الامام  
افضل من ظاهر غيره ويجب ان يكون باطنه مسلوباً لظاهره لانه معصوم ولا ينبغي لو كان  
باطنه افضل من بطنه لكان اكثر توثيقاً له وذلك لوجوب السمع لظاهره ~~ان الامام~~ ان الامام  
كسبه وكن علم من اركان الدين اصوله يجب ان يثبت بالنسبة لان ما هو من كماله و  
الزكوة ثابت بالنسبة فهو ما يثبت اولى السلسلة في حجاب جواب لا فرق بينه على ما  
قوله الاول في جميع اعراضه من مخالفة ما وجب له من الامانة والعصمة والحد بغيره الامام  
والزكوة يجب ظهوره في الوجه والظن كما علمنا في التوفيق من الزكوة ووجوبه في جميع  
ما انما يثبت خلفاء الذين جئوا اليه وقيامهم مقامه بالاصح لانه جعل في الامام ~~وكان~~  
في رعية غير معصوم فيحصل الشك جريان العدة فاسأل الله عما يشاء كما لا يخفى عليه الشك

وحله امر المؤمنين الى الصلوة عليه واله لم يكن لتاسيع من التمسك على الحكم التمسك كان  
 احد ودرمان الغيبة اما ان لا يستطاع جميعا من الطهرون او سقطوا من نعم الله تعالى لان  
 احد ودرمانه في جنود يستحقها فان ادر لم ظهوره استوفاه والا فامرهم الى الله وانتم على  
 الخيف لا ولا تمارشوا به في الاطراف العمل لا وجب عصمتهم لان لا فساد لهم فكان لا يجر الحكم  
 وهذا قد روي باسناد واحد الى الشيخ كان اخيه الامام في اجماعه عليه حروما احصلوا فيه  
 وحاشا له لا يصدق به من اصحاب قوله امر المؤمنين عليه السلام دعاوى احوال فاسدة وقد  
 علم احكامنا عليهم في كتبهم التي في اوجوب البعد عن الامام طائفة من النفاذ اذ الكسبية الكسبية غير الامام  
 جملة فاسدة لا يكتفي به لكون الامام من وراءه واداءهم لم يوجد كخلفه وعدم غير الامام  
 في ان يكونوا في الدنيا وهو اعلم بها منها القول في احوالهم في وجوب النقص ويتبعه القسوة  
 بين الامام والامراء والامه فاسد لعدم اجتماعهم في الصفة الخيرة واعلم ان من الصلة في حيث  
 لم يتوكلوا في مصطرب في الكلام كله في ثوبنا وقد قد ناهما ما تقر به عن الله نعم اقول  
 ان انما انما في الفروع وجوب الامامة العبد والنقص مع انهم اربع منها الاول والوالو كما في  
 الامام لطفه فان الله عز وجل ما شاء فاعنه لانه ليس طائفة لا فاسد اليه ولا لطفه في احوال  
 انما هو خلق الامام وكلوا الامام بالامانة والامام يخلق طاعة الله عز وجل والامر الواجب عليه  
 بعد على الامام اما الواجب على المسلم هو امتثال اوامر طاعة مطلق من مرجع الى تلبية في الكس  
 قد منعوا انفسهم اللطف في التوكل عليهم في الامانة المعولة فاما لطف الامام في الامام في الطر  
 اليه من الامانة خلق الله عز وجل في المقتضا طوع منع العبد من النظر في ذلك قال حاشي

في احوالهم في جنود يستحقها فان ادر لم ظهوره استوفاه والا فامرهم الى الله وانتم على الخيف لا ولا تمارشوا به في الاطراف العمل لا وجب عصمتهم لان لا فساد لهم فكان لا يجر الحكم وهذا قد روي باسناد واحد الى الشيخ كان اخيه الامام في اجماعه عليه حروما احصلوا فيه وحاشا له لا يصدق به من اصحاب قوله امر المؤمنين عليه السلام دعاوى احوال فاسدة وقد علم احكامنا عليهم في كتبهم التي في اوجوب البعد عن الامام طائفة من النفاذ اذ الكسبية الكسبية غير الامام جملة فاسدة لا يكتفي به لكون الامام من وراءه واداءهم لم يوجد كخلفه وعدم غير الامام في ان يكونوا في الدنيا وهو اعلم بها منها القول في احوالهم في وجوب النقص ويتبعه القسوة بين الامام والامراء والامه فاسد لعدم اجتماعهم في الصفة الخيرة واعلم ان من الصلة في حيث لم يتوكلوا في مصطرب في الكلام كله في ثوبنا وقد قد ناهما ما تقر به عن الله نعم اقول ان انما انما في الفروع وجوب الامامة العبد والنقص مع انهم اربع منها الاول والوالو كما في الامام لطفه فان الله عز وجل ما شاء فاعنه لانه ليس طائفة لا فاسد اليه ولا لطفه في احوال انما هو خلق الامام وكلوا الامام بالامانة والامام يخلق طاعة الله عز وجل والامر الواجب عليه بعد على الامام اما الواجب على المسلم هو امتثال اوامر طاعة مطلق من مرجع الى تلبية في الكس قد منعوا انفسهم اللطف في التوكل عليهم في الامانة المعولة فاما لطف الامام في الامام في الطر اليه من الامانة خلق الله عز وجل في المقتضا طوع منع العبد من النظر في ذلك قال حاشي

في كونها لطفاً انما في قالوا الامام غير موقوف على كل مكان ولكن معنى اللطف في المكان الذي  
يختار فيه فكان يلزم ان يتحدد الزمان وهو غير محتمل وهو ما استدلوا به في كونها لطفاً انما في  
وقد تأخر الاجابة في الاحكام انما استدلوا به في كونها لطفاً انما في قالوا الامام غير موقوف على كل مكان  
لكن لم يتم خبرها انما في كونها لطفاً انما في قالوا الامام غير موقوف على كل مكان  
مستقيم واما ان يكون في الضيق الذي في دفع التباين في حال طرأ على مقتضى  
بولام يكن كذلك لزم الاحتياط لان الزمان غير معصوم من الزمان فيهم محتاجون الى معصوم  
يؤمن به الخطا وفي الامام لا تصور ان يكون معصوماً في الواقع قالوا الامام كغيره من الناس  
فكان من معصوماً لا يمكن ان يكون في ذلك كغيره في حال لا يكون انما في كونها لطفاً انما في  
او لا يكون انما في الامام لا موقوف على عدم حاجته الى الامام اذ لا يصدق عنه الشيء الكل في حال  
العدم مكنه وما ذكره في بيان ان الامام لا يمكن ان يكون معصوماً في جميع الشرائع  
كما في حال قيام امر المؤمنين على عدم السلام في حقهم السيد علي عليه السلام في قوله تعالى  
في الاستماع من النبي في جميع الشرائع وكذلك حال الحسن والحسين عليهما السلام في حياته ايما  
الاستماع في الامام كسند يلزم على الامام من حيث هو لا يحكم واما في كونها لطفاً انما في  
الغيبه اما ان سفي تشريع الجرد وثابتاً او لا والى في يلزم من نفي الشرع في حال  
في الاول انه احكامها لم يرد على عدم وجوده في حال وجودها في غير غيبه  
فان لم يرد في الامام على عدم اللطم المستحق لانها فيها عليهم في افعالها واما في كونها لطفاً انما في  
لولا ان يكون الامام في ذلك فلا يصدق عليه في هذا القول في الامام في قوله تعالى

ان يكون في كل بلد من بلد وقته لا عز واجب الا حياض فلهذا من التوارث انما يتفرع له بعد ما  
 من تاتى من الامام عليه السلام ونظير الغائب ان يكون معصوما لان احكامه انما هي في المعصوم  
 والحواجب ان وجود المعصوم في الدنيا كاف فان الغائب يراجع وكاف مراخذته  
 ويعدن من صفات ارتفاع العصبة بخلاف ما اذا لم يكن هناك معصوم ولو لم يكن في ذلك  
 الغائب من رتب احكامه في الشريعة في الغائب او في الغائب او في الغائب او في الغائب  
 ولو لم يكن في الامام عليه السلام احكاما او في ما اعلمه عليه من حق ما احكامه من حق الاصل  
 فانما هو ان الامام من الامام هو الامام الاول في طهارة احكامه من حق الاصل  
 وحكمه تعالى باوجع عنها ذلك على الامام المعصوم والامام  
 لا يتصل الا احكامه من حق الامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم  
 من حق الامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم  
 في العلم عن النبي عليه السلام في الامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم  
 وعلى مع الحق في حق الامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم  
 فالامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم  
 او افضل من الامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم  
 والحواجب ان يكون في الامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم  
 من الامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم  
 من الامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم والامام المعصوم

اصلا ولا فرق بين الغائب والامام المعصوم



انه علم قدس في اوطار حروب و قد بان اعلم منها احوال في شمس ما لو انفس او عناية  
 و لا و ميا و لا في انفس عظم و من حلال و حرام و اكراب الاله اما و حنا انفس  
 فيم لو خرد انفسا لا تخفيهم من العصور لا افضله كلال انفس ثم ان المصوم و الله ذكر  
 ان مبني في اعداء الامامية في الامامة على وجه العصور و قد غلب ما سطع انفس با حلاله كماله  
 انفس في بعض الامام في القول في اثبات امامه امر للمسلم بعد اصول على امامها  
 بغير فضل الكلام على ان ابائهم في مصوم مع اشتراط العصور على امامه فتعق امامه امامنا  
 و اصحابها على انفسهم سئلون انه استخلفوا لنا لا نضربكم كضربة هذا خليفتي عليكم و اما حكم من  
 سدى و هم اهل تدبير و سئلون ان اسلافهم كانوا اهل تدبير فدل على استواء كل طرف  
 في الشريعة و لا نه لحدث بين الدعاوى تعلم و قد علمنا كمالنا بالوقت الذي حدثت  
 فيه احوال اللوق و نصب عليه افعالا كنسبه اهل الامن اخا به و تزوج ابنته و غير ذلك  
 و لان اصحابنا على انفسهم سئلون بعبارة عجيبة امامه و ذلك على صفة و لان التوبة  
 و لا يجمل بغير حال امامه فهو ارفع سلبا اصحابنا كماله و لا احسن الناس في الامام بعد  
 انفسهم على امامه و ذلك على صفة و ما في فرق بينه و ذلك على اهل العلم و قال  
 احوال انفسهم بعد المطالع و سئلون مع ذلك بعد انفسهم و قال في المسألة  
 ان اهل بكلي في مجاهد و اخو مولود و قد اجمع عليه العلماء و لا اول في الامام  
 ان كان معصوما على علمه و ان كان كافرا في انفسهم و ان كان كافرا في انفسهم ما دام  
 و هو العبد و ما ان الامارة ان لا على و اجمع على ان الامارة العباسية كانت في معصوم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

النفق

لكونه حليقة وهذا اسدلال بخلاف ما يفتقر الى النقل وكن في الظاهر لا يسد على هذا  
وانضا فظهر من حاله وحال اولائه فلا يصح كنه في طر عليها اللام من ارشادها مع  
وهو نفق الفون عليه وعز ذلك لفتح من وجهه النور عليه ويزاوي ان قاطع لحي وشمل ذلك  
سطل يكون من ادنى امامه الكس قالوا الركان على قول اللام مصورا عليه لذكر العجاية  
النفق من السقفة ولما اصابوا في اختيار لانه ظا الكس في ذلك اليوم اقرت قوا منهم من  
طلب الكلافة منقذ او قربه وهو لا يدرى يظنون ذلك منهم من ترك ذكره خوفا وممن من ترك  
حسد او منهم من ترك لعدم علمه ودخول البند عليه وسهم من ذكره وهم لا يدرى علم بعد قوا  
قالوا انهم النسي على الله والى اما كبره الصلح فاصح لما تقدم من لادله ولذا يراهم  
من وجه الاول الخ من النقل من النفق ان يكون له صلى الله عليه واله ان كان من وضع وسج الصلح  
مع انهم مدم قالوا انهم كبره في اخبر في مخرج على يد على والكس من عدم وارجح ان يكون  
وصلى بان كس انما ليس ذلك لانه لا يدل على النفق فان عتده في الصلح لانه على شي من الكرامة  
املا الناس لوراء على ذلك لان من اخبر لادله حكمت يكون معارضا لما تقدم من لادله  
الناظر ما لو استكن اير الى سوس على اللهم من طر الى لادله طر لان منصورا عليه لا تنفع ذلك  
ظنا اما سكت على اللهم للسر والكوفي ولانه لما ساد الكس عن السبب عن ترك ما سكت على ان  
كذلك على الله على ان احرى بالسكوت لكان الفتنه وكان ذلك السبب بغيره ان ذلك ما نقل  
عنه على اللهم من السطام على احواله ولا شك انهم يدرك على ذلك على الفهم من صاحبهم لا وجب  
مدال واحد لا ينفق كلاف من صاحبنا النفق كلاف في هذه اللام فانه وجب ان لا يخالفه





[illegible]





[illegible]

صرف اللفظ الى صون ما من الجوارح ولا شتره انك وانما علمت له ذلك ولان الحمد والثناء لا تاتي  
 عليه من قبله والموثوق انك لو لم تعلمهم او كما يعرف من بين الاثر مخصوصهم اجماعا من الصفات  
 انما ان الله لو لم يكن على عبد السلام ومن الله بهجاء احدنا انا في الفتن من على اننا لم نكن  
 من قبله السلام الى اننا لم نكن على شتر الامانة التي اجمعت صوابا ان انكون حين المروءة  
 ولم يصرف ذلك في علمنا تعذر تخلفه في صلوة حاله المروءة والاحكام الدائم فليست انا  
 لتسليطه في حق الحق كاذب وانا ان كل احد في نفسه هو محال وكل من خصه صاحب الحق  
 حاله المروءة على عبد السلام لاننا لم نكن مع عبد السلام لتسليطه ان كان المروءة في المصطفى  
 يصح من صلواتنا على المروءة انما لم نكن في الاصل انك تفضل وتفضل ولا عيبا يجوز من صلواتنا على  
 الوجه انما لم نكن على عبد السلام ما لم نكن انما لم نكن على عبد السلام ثم قوله انما لم نكن في صلواتنا  
 من صلواتنا ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم نكن في صلواتنا فقول ولا اله الا الله  
 ما قد علمه السلام بعد موته لعدم عزله بعد الولاء وكل من حال شتر الولاء في مكان محقق  
 حاله كلام حقا الراعي اننا لم نكن في صلواتنا على الامانة فليست انا ما لم نكن في صلواتنا  
 بعد عليها وحي الاله انما لم نكن في صلواتنا على الولاء انما لم نكن في صلواتنا على الولاء  
 وهو من ذلك وحصل الامر الى امر المروءة على السلام وحال لا يورث عني عني او رجل من عني  
 فانا لم نكن في صلواتنا على الولاء انما لم نكن في صلواتنا على الولاء انما لم نكن في صلواتنا على الولاء  
 من صلواتنا على الولاء انما لم نكن في صلواتنا على الولاء انما لم نكن في صلواتنا على الولاء  
 من صلواتنا على الولاء انما لم نكن في صلواتنا على الولاء انما لم نكن في صلواتنا على الولاء

ما كان من ذلك الحق فان حادثة خالدين ولقد شهِرهم حكم فصار الحق حقا لا يقبل النكاح بين  
مريم وصالح انما كان من قبله ولم يزل عليه كيد ومهينة لم يزل اقله فانه قال ومنا معاه ان  
من صوفية سلم على اعداء مع ان اعداء قد اوجبوا الحق في هذا الراعي ما لم يكن من الحق  
كبري على الامام في هذا جيش العامة مع ان النبي صلى الله عليه واله كان الامام فانه حريصا عليه  
عنه على خطا مع الصفوة مع التزم على ان لا يراعه اسامه اقربى الاولاد على الامام فانه على الامام  
على ان يعلو على العامة وانما يابكره وعنه ان مع الجيش ليمهد له الامام على الامام كسب  
له خارج فانه يابكره على الجيش مع الجيش فانه يابكره ويحسب من الدم على قبول  
الامام وهو على انه ليس خفا وان كان طالبا وقد روي انه قال اقبلوا لي لست عليكم  
وعلى قلم وكان فخره لبتى كنت تركت فاطمة لم اكسبه ولست في طلبة على ما علمه حرس  
على احد الرحمن كان هو الامام وكنت اريد في طلبة ان في الحق الامام معدود  
اما حاله فانه لست في الحق معدود على الله والامر على ذلك في احد الرحمن كسب الله  
على انصار من بين الامم معدود على الله في محمد النبي صلى الله عليه واله من الامم  
على سعة فخره على خطا مع العامة فانه يابكره في الله فانه يابكره على خطا فانه يابكره  
يدل على انكاره على خطا مع العامة فانه يابكره في الله فانه يابكره على خطا فانه يابكره  
مستل على انفس اليك كانه هو الامام فانه يابكره على خطا فانه يابكره على خطا فانه يابكره  
بني محمد من محمد معدود على خطا فانه يابكره على خطا فانه يابكره على خطا فانه يابكره  
الخطا فانه يابكره على خطا فانه يابكره على خطا فانه يابكره على خطا فانه يابكره

عنمن المناكير في حق فاطمة عليها السلام و اراها فان ابا سعيد  
 الخدري قال لما نزل قوله تعالى وات ذا القربى حقه اعطى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة عليها السلام و ذلك  
 جعله عمر بن عبد العزيز على ولادها و منعها ابي بكر و استشهاده  
 امير المؤمنين عليه السلام و ام ايمن فلم يقبل بحديث اختراعه  
 من قولهما تركناه صدقة و تركه الزواج النبي صلى الله عليه  
 وآله في يوهن و لم يجعلها صدقة و صدقته في تلك ذاك  
 و لم يصدق فاطمة عليها السلام حق مات ساخط عليها و امرت  
 بالصلوة عليها لبلاد منعت ابا بكر و عمر من الصلوة عليها و قد  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة بضعة مني يوذ  
 ما يوذها و الاخبار في ذلك كثيرة ذكرنا بعضها و اما المقدسة الشاه  
 فبالاجماع الخامس ناظرين و حجب عصمة الامام سواء ارعينا  
 فصا او لم ندع لصحة مطلوبنا لان العصمة امر باطن لا بد فيها من

النص وابوبكر غير منصوص عليه بالاجماع فيكون النص متوجها الى  
 اما ما قالوا قد مضت قرون من الازمنة حاله من بقى قلبنا الا اننا  
 لا نجد من امام معصوم وجميع الملل ادعوا العصمة في اقوام معصومين  
 وذلك يدل على عدم خلو الزمان من المعصوم المستطيل الحادث  
 عشر في امامته باقى الائمة الاثنا عشر عليهم السلام قال  
 القول في امامة الاحد عشر بعد نقل اصحابنا متواتر النص عليهم  
 باسمهم من الرسول عليه السلام تدل على امامتهم وبذلك نقل  
 النص من امام على امام وكتب الا نبيا سائفا يدل عليهم خصوصا  
 في حق مسروق يعرفون بجموع اشتراط العصمة تبطل غيرهم  
 والاخرج الحق عن الائمة قاطبة اقول امامة باقى الائمة  
 عليهم السلام في ظاهره بعد بيان امامة على عليه السلام  
 وذلك من وجه واحد هذا النص المتواتر من اليه صلى الله عليه  
 وآله على تعيينهم ونصبهم ائمة فقد نقل الشيعة بالتواتر

ان النبي عليه السلام قال للحسين عليه السلام هذا ابني امام ابن  
 امام اخو امام ابوائمة تسعة تاسعهم قائمهم وغيره من ذلك  
 الاخبار المتواترة الثاني ما نقل من النص على امام من امام  
 لصيغة بالتواتر من الشيعة الثالث ان اسمائهم والنص على امامهم  
 موجود في كتب الاخبار السالفة كالنقرة والنجيل الرابع  
 ان اخبار النصوص مشهورة في النص عليهم النبي عليه السلام النبي صلى  
 ورواه موسى بن مرقان فقال يينا نحن عند عبد الله بن مسعود  
 اذ يقول شاب هو عبد اليكم نبينا عليه السلام من يكون من  
 بعده اثنا عشر خليفة عند نقباء بني اسرائيل مكلما نقل في غير  
 الخامس قد بين ان الامام يجب ان يكون معصوما ولا شيء من غيرهم  
 لمعصوم فلا شيء من غيرهم امام مع وجوب وجود الامام فتبين  
 امامته هو لا عليهم السلام بالضرورة المسئلة الثانية عشر  
 في حكم المخالفين قال القوله في حاله المخالفين دافعوا النص

كفرة عند جمهور اصحابنا ومن  
اختلفوا فقليل بتقليدهم وقيل بعدم التقليد اما النقل الى الجنة  
فهو بعض شذوذنا ولا ايها وهو قريب ومعارضة كفرة  
للنص المتفق عليه في قوله حارب حربي واحكام الكفار مختلفة  
كاليهودي الحارب مع اليهودي الذي ومخالفونا في مسائل  
التوحيد وفي مسائل العدل وفي مسائل الوعد والوعيد وفي  
مسائل الامامة فسقة مبتدعين ومخالفونا في بعض فروعنا  
مخطئون لا يوجب فسقا ولا يبرأ والله اعلم اقول للمخبر عن شي  
الامامة شرع في حكم المخالفين اما دفعوا النص فقد ذهب اكثر  
اصحابنا الى تكفيرهم لان النص معلوم بالتواتر من دين محمد  
عليه السلام فيكون ضروريا فاجابه كافر ومن اصحابنا من حكم  
بفسقهم خاصة ثم اختلف اصحابنا في احكام الاخرة فالأكثر  
قلوا بتقليد هم لان الثواب يستحق بالايان وهو لا يتحقق



بدو ولا شمامة ومنهم من قال بعدم الطلوع والاحكام بان ينقل الى  
 النجدة وهو قول شاذ اولها واستحسنه للصم لعدم كفرهم  
 عنده وعيهم استحقاق الثواب لفقد المتضوع هو الايمان واما  
محاربوا امير المؤمنين عليه السلام فقد اتفق اصحابنا على تكفير  
 لقوله عليه السلام حربك يا علي حرب واتا الكفار فاعكاهم فمختلفة  
 فان اليهودي المحارب يجب قتله او طلب الاسلام منه او قبول  
 الجزية واليهود الذي يؤخذ منه الجزية ولا يقبل ولا يطلب منه  
 الاسلام واما المخالفون في مسائل التوحيد كمسئلة التوحيده  
 وكونه صميحا بصيرا جمان مطايرة للعلم واثبات المعاني  
 وما اشبه ذلك وفي مسائل العدل كالجبر وفي مسائل الوعد  
 والوعيد كالتاكيد بتقليد العاصي وفي مسائل الامامة  
 فساق اهل بدعة واما المخالفون في الفروع كالمسايل <sup>نص</sup>  
 فالفهم خاطئون غير فاسقة هذا اخذ ما كتبنا والحمد لله

رحمہ اللہ علی سیدنا محمد وآلہ الطاہرین

والاخیار فرغ للصنف ادام اللہ ایامہ من تصنیفہ

فی جمادی الاخر من سنۃ اربع مائتین

وستمایتہ والصلوة علی محمد

واہلبیتہ وسلم

والسلام

کتاب

